**تمهيد**

تعتبر المؤسسة الخلية أو النواة الأساسية التي يبنى عليها اقتصاد أي دولة أو مجتمع كان، وذلك لدورها المحوري في خطط التنمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالمساهمة الكبيرة لهذه المؤسسات لم تعد مجرد فكرة بل أصبحت اليوم تمثل واقعا معاشا، حيث أضحت الكثير من دول العالم تؤمن بان تنمية اقتصادياتها يقوم في الأساس على الدور الجوهري والمتصاعد الذي تحققه هذه المؤسسات في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، وزيادة رفاهية أفراد المجتمع ...الخ.

**أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية**

قبل التطرق إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية وجب علينا التطرق إلى مفهوم المؤسسة، باعتبار أن المؤسسة الاقتصادية تمثل احد أهم أشكالها.

1. **مفهوم المؤسسة**

إن كلمة مؤسسة لغة مشتقة من الفعل أسس، يؤسس، مؤسس، مؤسسة.[[1]](#footnote-2) والتي تعني جمعية أو معهد أو شركة أسست لغاية اجتماعية أو خيرية أو اقتصادية.[[2]](#footnote-3) وهي ترجمة للكلمة الفرنسية "Entreprise"، والكلمة الانجليزية "Enterprise".

أما اصطلاحا، فقد تعددت المفاهيم التي قدمت حول مصطلح المؤسسة حسب تعدد المدارس الفكرية التي تناولته، وكذا المهتمين بدراسته، أو حتى نتيجة الخلط في دلالات هذا اللفظ.

فقد عرفها "شستر برنارد" (Chaster Barnard) بأنها نسق من الأنشطة المنسقة شعوريا، أو أنها قوى منظمة من شخصين أو أكثر تقوم بانجاز مجموعة من الأنشطة من خلال التنسيق الهادف المدروس الشعوري، أما "ستيفن روبنس" (Stephan Robins) فكانت وجهة نظره بأنها كيان اجتماعي منسق بشكل متعمد وله حدود تميزه عن بيئته الخارجية ويعمل على أساس الاستمرار النسبي لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة. أما من حيث وجهة نظر المدارس الإدارية، فقد عرفت من قبل المدرسة الكلاسيكية بأنها التكوين أو البناء أو الهيكل الذي ينشأ عن تحديد العمل وتجميعه وتعيين المسؤوليات والسلطات وتأسيس العلاقات، وعرفتها المدرسة السلوكية بأنها مجموعة من الأفراد يعملون من اجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة، أما مدرسة النظم فعرفتها بأنها نظام أو وحدات اجتماعية مقصودة لتحقيق أهداف معينة.[[3]](#footnote-4)

من خلال ما سبق يمكن التعبير عن المؤسسة بالمعادلة التالية:

المؤسسة = هيكل تنظيمي + موارد بشرية + موارد مالية + موارد مادية + موارد فنية

كما تجدر الإشارة إلى ان لفظ المؤسسة/المنظمة هو مصطلح علمي يستخدم للإشارة إلى كافة الجماعات التالية: شركة، دائرة، جامعة، مستشفى، حزب، نقابة، هيئات الدولة، جمعيات ...الخ

1. **مفهوم المؤسسة الاقتصادية**

بعد تحديد مفهوم المؤسسة يتطلب الأمر منا تحديد مفهوم المؤسسة الاقتصادية لكي تكتمل الرؤيا، باعتبار المؤسسة الاقتصادية تمثل احد أهم أشكال أو أنواع المؤسسة.

فقد عرفت المؤسسة الاقتصادية على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى.[[4]](#footnote-5)

كما عرفت على أنها متعامل اقتصادي ينتج سلع وخدمات لمتعاملين آخرين محققا نتيجة ذلك أرباحا.[[5]](#footnote-6) فهي تعبر عن كل وحدة قانونية، سواء كانت شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا تتمتع باستقلالية اتخاذ القرارات، وتنتج سلعا وخدمات قابلة للتسويق.[[6]](#footnote-7) فالمؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة. [[7]](#footnote-8)

نستنتج مما سبق لأنه لا يوجد اتفاق حول تحديد مفهوم موحد لمصطلح المؤسسة الاقتصادية، وذلك نظرا لتعدد مداخل وزوايا معالجة هذا الموضوع والتي يمكن حصرها في:[[8]](#footnote-9)

1. **المؤسسة: وحدة الإنتاج والتوزيع**

تعرف المؤسسة كوحدة للإنتاج والتوزيع وتكون مهيكلة على أساس قوانين وإجراءات خاصة. إن هذا الجانب من تعريف المؤسسة يتمثل في إطار الإنتاج أي وحدة اقتصادية وتوزيع المداخيل.

* **المؤسسة وحدة اقتصادية**

إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق. وهذه السلع والخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الغير تجارية كالإدارة العمومية.

* **المؤسسة: وحدة لتوزيع المداخل**

إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي قيمة المخرجات – قيمة المدخلات. والتي توزع على كل المتعاملين المباشرين وغير المباشرين بما فيهم:

* توزيع الأرباح على أصحاب المؤسسة.
* تسديد الضرائب للدولة والجماعات المحلية.
* تسديد الاشتراكات للضمان الاجتماعي والتامين وما يبقى للمؤسسة من القيمة المضافة يخصص:
* الاهتلاك لتغطية النقص في الأجهزة.
* جزء من الربح يشكل احتياطات التمويل الذاتي.
* الرواتب للعمال.
* تسديد الفائدة للدائنين.

1. **المؤسسة خلية اجتماعية**

إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال إذن فإنها تقوم بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجات العمال مثلا: ثبات العمال، مستوى الأجور، الترقية، التكوين... الخ.

إن المؤسسة تمثل أيضا خلية اجتماعية وسياسية لأنها تتكون من مجموعات من الممثلين الذين يدافعون عن مصالحهم وأهدافهم الخاصة وهذا ضمن تحالفات غير ثابتة تعكس مصادر الحكم.

1. **المؤسسة: مركز القرارات الاقتصادية**

تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص: نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، الاتصال، التوزيع ...الخ.

تتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف.

1. **المؤسسة كمجموعة إنسانية**

لكل مؤسسة تاريخ وتقاليد وقوانين وأفكار وأعمال مشتركة نوعا ما من طرف كل الأعضاء وهذا النظام المتضمن قيم أعضاء المؤسسة يمثل هويتها وثقافتها.

وبإدراج هذا الجانب الثقافي يعرف (Brilman) المؤسسة كمنظمة حية متكونة من عاملين منظمين حسب هيكل متميز ومزودة بثقافة خاصة تكمن في مجموعة قيم، معارف، عادات وإجراءات متراكمة مع الزمن، كما تكتسب هذه المنظمة الحية مميزات بطيئة التقبل للتغير.

وبالإضافة إلى المداخل السابقة الذكر، فقد ظهر مدخل حديث متمثل في مدخل النظم، الذي يرى أن المؤسسة عبارة عن نظام مفتوح يتشكل من مجموعة العناصر أو الأنظمة الفرعية (نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، نظام المعلومات، نظام التمويل ...الخ ) المتفاعلة والمتكاملة فيما بينها، والتي تسعى إلى تحقيق هدف معين، حيث أن هذا النظام يعيش في بيئة معينة يستمد منها موارده أو مدخلاته الأساسية اللازمة، ومن ثم يقوم بتحويل هذه المدخلات أو معالجتها، لتقديمها في الأخير للبيئة على شكل مخرجات، ونتيجة لتبادل هذه المخرجات مع البيئة الخارجية تتمكن المؤسسة من الحصول على الموارد الضرورية التي تحتاجها مرة ثانية للدورة الإنتاجية القادمة. والشكل التالي يوضح مفهوم المؤسسة كنظام:

**الشكل رقم (01): المؤسسة كنظام**

البيئة العامة

نظام المؤسسة

**المخرجات**

-إنتاج

-خدمات

-أرباح

**المدخلات**

- الموظفون

- الآلات

- رأس المال

- المعلومات

- المواد الخام

**التغيير الحاصل في:**

-الأشكال -الأهداف

- النماذج -الخدمات

-المواقف

-القيمة المعنوية

تحويل المدخلات

النتائج

تصريف المخرجات

المستوردات

أجزاء المؤسسة المكونة لها

رقابة

تنسيق

صيانة

مهمات البيئة

**المصدر**: محمد الصيرفي، **وظائف منظمات الأعمال**، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25.

**ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية**

تتصف المؤسسة الاقتصادية بخصائص سواء كانت في المجال الإنتاجي أو القانوني أو التنظيمي نلخصها فيما يلي:[[9]](#footnote-10)

-1 للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

-2 القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من اجلها.

3- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

4- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين…

5- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

6- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.

7- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

8- يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة على فكرة زوال المؤسسة إذا اضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

**ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية**

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط هذه المؤسسات وحجمها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها في:[[10]](#footnote-11)

* **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود ثم نموها وتوسعها لا يمكن أن يتحقق إلاَّ من تحقيق حد أدنى من الأرباح يضمن لها تجديد وتطوير تجهيزات ومستلزمات النشاط، وهذا ما يجعلها قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأخرى؛
* **تحقيق متطلبات المجتمع:** حتى تقوم المؤسسة بتحقيق ما تريده عليها أن تقوم بإنتاج وتصريف وبيع المنتجات التي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواء على المستوى المحلي والدولي؛
* **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد لمختلف نشاطاتها ومراقبة تنفيذ نتائج هذه الخطة، وهذا تفاديا للوقوع في مشاكل اقتصادية بمصلحة المؤسسة والمجتمع على حد سواء.

1. **الأهداف الاجتماعية:** والتي تشمل:

* **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يعد الأجر حقا مشروعا لكل العاملين في المؤسسة، وهو يتراوح بين الارتفاع والانخفاض حسب طبيعة المؤسسات والنظام الاقتصادي، ويلعب الأجر دورا هاما في تلبية حاجات العاملين ورغباتهم وكذلك تحفيزهم على البقاء والعطاء في إطار مصلحة المؤسسة؛
* **إقامة أنماط استهلاكية:** تقوم المؤسسة بتأثير على العادات الاستهلاكية وذلك بتقديم منتجات جديدة أو عن طريق الإعلان بصفة عامة؛
* **تنظيم وتماسك الأفراد داخل المؤسسة:** ما يميز الأفراد داخل المؤسسة هو اختلافهم في مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، وهذا الاختلاف يؤدي إلى التنافر أو التضارب بين العمال لذلك تقوم المؤسسة على تأطير العلاقات وتوفير جو من التفاهم والإتحاد من أجل تحقيق نفس الأهداف وهذا يكون في مصلحة المؤسسة؛
* **تحسين مستوى معيشة المجتمع:** وهذا يكون عن طريق تحسين وعقلنة الاستهلاك من خلال تنويع وتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.
* **توفير التأمينات والمرافق للعمال:** وذلك من خلال ضمان التامين الصحي، والتامين ضد حوادث العمل، التقاعد، بالإضافة إلى توفير التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.

1. **الأهداف الثقافية والرياضية:** حيث ترتبط هذه الأهداف بالجانب النفسي والترفيهي للعمال، ومنها:

* **توفير الوسائل الترفيهية والثقافية**: وذلك من خلال إقامة حفلات، مسرح، مكتبات، رحلات ...الخ، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى رضا وولاء العامل، وتوطيد العلاقات بين الأفراد.
* **تدريب العمال الجدد ورسكلة القدامى**: حيث يخضع العمال الجدد والقدامى غالبا إلى تكوين يمكنهم من مواكبة التطور التكنولوجي الكبير الذي تشهده مختلف المجالات.
* **تخصيص أوقات للرياضة**: تسعى العديد من المؤسسات الحديثة إلى إبقاء عمالها في جو من النشاط والحيوية، من خلال منحهم أوقات لمزاولة أنشطة رياضية في أزمنة معينة (المؤسسات اليابانية)، بالإضافة إلى إقامة دورات رياضية.

1. **الأهداف التكنولوجية:** تسعى المؤسسة جاهدة التحكم في التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بغية مواكبة التطورات المتسارعة الحاصلة خاصة في هذا مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بتوفير إدارة خاصة تعمل على تطوير كافة الوسائل والطرق والأنشطة داخل المؤسسة.

**رابعا: أنواع المؤسسات الاقتصادية**

تختلف أشكال وأنواع المؤسسات تبعا لعدة معايير، هذه الأخيرة يمكن أن تأخذ الشكل: القانوني، الحجم، الملكية، طبيعة النشاط الاقتصادي. وفيما يلي توضيح لذلك:

1. **أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الشكل القانوني**

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لمعيار الشكل القانوني إلى:

1. المؤسسات الفردية.
2. شركات الأشخاص: وتضم شركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركات المحاصة.
3. شركات الأموال: وتضم شركات التوصية بالأسهم، وشركات المساهمة.
4. الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
5. **المؤسسات الفردية**

هي تلك المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، وغالبا ما يقوم المالك بممارسة مهام الإدارة بنفسه، كما يكون مسؤولا مسؤولية غير محدودة عن ديونها، ويتحمل كامل المخاطر المرتبطة بنشاطها، كما يتحصل على جميع الأرباح التي تحققها، حيث تعتبر من أقدم الأشكال القانونية وابسطها، ونجد من أمثلتها المطاعم، والمخابز، والصيدليات، والمهن الحرة، والمؤسسات الحرفية البسيطة ...الخ. ومن مزايا هذا النوع من المؤسسات نذكر:[[11]](#footnote-12)

* السهولة في التنظيم أو الإنشاء.
* صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق اكبر ربح ممكن.
* صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود الشركاء.

أما عيوب المؤسسات الفردية فيمكن حصرها في:

* يقتصر نشاط هذه المؤسسات في مجالات اقتصادية محددة، مما يحد من إيرادات أصحابها.
* محدودية رأسمال صاحب الشركة، باعتباره الممول الوحيد لها.
* صعوبة الاقتراض خاصة بالنسبة للقروض طويلة الأجل.
* نقص الخبرة والمهارة لدى مالك المؤسسة قد يعرض المؤسسة لمشاكل إدارية وفنية.
* يعتبر مالك المؤسسة هنا مسؤولا مسؤولية غير محدودة، أي انه يتحمل مسؤولية كافة الديون والخسائر المتعلقة بنشاط المؤسسة.
* تتوقف حياة المؤسسة بتوقف حياة صاحبها، وبالتالي فان العمر الإنتاجي لها محدود نسبيا.

1. **شركات الأشخاص**

وهي تعتبر امتداد للمؤسسات الفردية من حيث الملكية الخاصة لحصص رأس المال والمسؤولية غير المحدودة للشركاء عن ديون المنظمة، ولكنها تمتاز عن المؤسسات الفردية بقدرتها على جمع كم اكبر من رأس المال.[[12]](#footnote-13) وينقسم هذا النوع من الشركات إلى:

* **شركات التضامن[[13]](#footnote-14)**

هي شركةيقيمها شخصان أو أكثر (كشركاء) يشتركون في ملكيتها وفي إدارتها بقصد الربح، نسميها شركة تضامن لان علاقتهم تتسم بالتضامن أمام الدولة، فكل منهم يكون مسؤولا عن كامل ديون الشركة والتزاماتها كما لو كان يملكها بشكل منفرد، فإذا سببت أضرارا معينة، وهرب كل الشركاء باستثناء واحد، فالدولة تقاضي هذا الشريك الواحد المتبقي عن كل الأضرار، ويمكنه لاحقا متابعة الآخرين لو أراد أو استطاع.

ويكون للشركة اسم وعنوان يتألف من أسماء الشركاء، ويعتبر كل من الشركاء "تاجرا" من الناحية القانونية. ولا تحدد القوانين عدد الشركاء، ولا حصصهم، والتي يمكن أن تكون متساوية أو مختلفة حسب الاتفاق بينهم. إلا أن مسؤولية الشركة والخصائص أعلاه تدفع لتقليص عدد الشركاء إلى عدد صغير. وتصلح شركات التضامن للمشاريع الصغيرة، والتي قد تتطلب رأسمال يزيد عما يمكن لفرد واحد أن يوفره، وكذلك إلى مهارات تتجاوز ما متاح لفرد واحد، لهذا تنتشر لإقامة عيادات طبية صغيرة، حيث يشترك أطباء أصدقاء ذوي تخصصات مختلفة لتأسيس العيادة، وتنتشر أيضا في مكاتب المحاماة أو مكاتب تدقيق الحسابات أو تجار الجملة أو المصانع الصغيرة. والجدول التالي يوضح مزاياها وعيوبها:

**الجدول رقم (01): مزايا وعيوب شركات التضامن**

|  |  |
| --- | --- |
| **المزايا** | **العيوب** |
| - القدرة على تجميع موارد مالية بشكل أفضل من المشروعات الفردية. | - المسؤولية غير محدودة بالنسبة لجميع الشركاء عن ديون والتزامات المنظمة. |
| - توافر خبرات إدارية مختلفة لدى الشركاء مما يساعد على نمو تلك المشروعات وازدهارها. | - صعوبة نقل حصة الشريك للغير حيث يتطلب الأمر موافقة جماعية من الشركاء. |
| - سهولة وبساطة إجراءات التكوين. | - محدودية عمر المنظمة لارتباطها باتفاق الشركاء الدائم. |
| - تستطيع تلك المنظمات الحصول على حجم كبر نسبيا من الائتمان. | - صعوبة الدخول في مشروعات ضخمة لضآلة أموالها بالنسبة لاحتياجات هذه المشروعات |

**المصدر:** محمد الصيرفي، **مرجع سابق**، ص 44.

بالإضافة إلى المزايا السابقة الذكر، فان شركات التضامن توفر حق الامتياز الضريبي، إذ أنها مؤسسة لا يخضع شركاؤها لضريبة الدخل، بل يخضعون لضريبة على حصة أرباح كل شريك منهم، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الفردية.

* **شركات التوصية البسيطة**

تنقسم الملكية في هذا النوع من الشركات على مجموعتين من الأفراد على النحو التالي:[[14]](#footnote-15)

* تتكون من شخص فأكثر متضامنين وينطبق عليهم ما ينطبق على المالكين في شركة التضامن ويطلق عليهم الشركاء المتضامنون.
* تتكون من شخص فأكثر تقتصر مسؤولياتهم المالية على مدى مساهمتهم في رأس المال، ويطلق عليهم الشركاء الموصين. ولكن ليس لهم الحق في إدارة الشركة، بل إن الإدارة من حق الملاك المتضامنين.

ويكون الشريك الضامن مسؤول عن كل التزامات الشركة بجميع ثروته الخاصة، ولذلك يكون أيضا مسؤولا عن كل الشؤون الإدارية الخاصة بالعمل. أما الشريك الموصي فيشترك فقط برأس ماله، ويكون مسؤولا فقط بحدود المبلغ الذي يدفعه، كما لا يكون له الحق في الإدارة والإشراف. وتحمل المؤسسة اسم الشركاء المتضامنين أو احدهم مقرونة بكلمة "وشركاه"، أي أن تكون على شكل "شركة احمد وباسمة وشركائهم". وتكثر هذه الشركة في المشاريع الأسرية، خاصة عندما يكون بعض الشركاء إخوة قصر أو غير متفرغين لشؤون الشركة وغير راغبين للتفرغ لها، كما تصلح لمشاريع بين أصدقاء حميمين خاصة إذا كان احدهم يساهم بالمال فقط في مشروع يقيمه صديق يثق به، ويرغب بدعمه ماليا والاستفادة من الأرباح التي يحققها. هذه الأمثلة تبين بان هذا الشكل من الشركات ينتشر في مشاريع تتطلب تمويلا كبيرا نسبيا، كما تقوم على الثقة الشخصية المتبادلة.[[15]](#footnote-16)

بالإضافة إلى مزايا شركات التضامن التي تتمتع بها شركة التوصية البسيطة، فان لهذه الأخيرة قدرة تمويلية أكثر من الأولى، سواءا تعلق الأمر برأس المال المتاح أو حتى إمكانية الاقتراض، كما أنها لا تخضع لرقابة حكومية شديدة نظرا لقيامها على أساس الثقة المتبادلة. أما بالنسبة لجانب العيوب فيمكن أن نذكر ما يلي:

* قد تكون مجالا للاحتيال مما يوقع الضرر على الممولين من الشركاء الموصين بصفة خاصة.
* قد يتولى الإدارة شريك متضامن سيء النية ولا يملك إلا القليل من رأس المال، مما يدفعه إلى المقامرة بأموال الشركة وأموال الدائنين.
* وجود عدد من الشركاء قد يثير نزاعات وسوء تفاهم ينعكس سلبا على أداء المؤسسة، خاصة وان هناك صعوبة في بيع الحصة أو التنازل عنها من قبل الشركاء.
* **شركة المحاصة[[16]](#footnote-17)**

شركة المحاصة هي في الحقيقة مشروع تجاري يقوم به شخصان أو أكثر، طبيعيان أو معنويان ويكون في العادة مقتصرا على عمل من نوع واحد ولمدة محدودة. وهذه الشركة تشبه شركة التضامن وتحكمها نفس القواعد بفارق واحد فقط هو أن شركة المحاصة تكون محدودة من حيث الغرض والمدة.

1. **شركات الأموال**

وهي الشركات التي يكون رأس مالها مكون من مجموعة أسهم أو سندات متساوية القيمة والقابلة للتداول في السوق المالي، حيث أن مسؤولية المساهم (الأرباح والخسائر) محدودة بقيمة مساهمته في رأسمال الشركة، كما أن حياتها غير مرتبط بحياة المساهمين فيها، بالإضافة إلى انفصال إدارة الشركة عن المساهمين. وتنقسم شركات الأموال إلى:

* **شركات التوصية بالأسهم[[17]](#footnote-18)**

يتكون رأس مال الشركة من حصة أو أكثر، يقدمها شريك متضامن أو أكثر، واسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم أو أكثر، ويمكن تداولها على النحو الذي ينص عليه القانون. وتكون مسؤولية الشريك أو الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم عن التزاماتها مسؤولية غير محدودة، أما الشريك المساهم فلا يكون مسؤولا إلا في حدود قيمة الأسهم التي اكتتب بها، وهذا يعني أن هناك نوعين من الشركاء:

* شركاء متضامنون لا يقل عددهم عن اثنين ومسؤوليتهم عامة عن ديون الشركة والتزاماتها.
* شركاء مساهمون (الموصون) لا يقل عددهم عن اثنين ومسؤوليتهم محدودة بمقدار مساهمة كل منهم في رأس المال.
* **شركات المساهمة**

تتمتع شركة المساهمة بشخصية معنوية (اعتبارية) مستقلة عن شخصية أصحابها الذي يساهمون في رأس مالها، حيث تتمتع بجميع الحقوق القانونية التي تتمتع بها الشخصية الطبيعية، أي انه يمكن لها أن تقاضى وتقاضي، والقيام بممارسة الأنشطة الاقتصادية كامتلاك الأصول وبيع وشراء المنتجات ...الخ، حيث ينقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى حصص صغيرة متساوية، وكل حصة تسمى سهما قابل للتداول، وتتحدد مسؤولية المساهم فيها بمقدار استثماره في رأس مالها.

ولشركة المساهمة جمعية عمومية تضم جميع المساهمين وتقوم باتخاذ القرارات عن طريق التصويت، وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب عدد من أعضائها لتشكيل مجلس إدارة يكون مسؤولا عن إدارتها والمجلس يقوم بانتخاب عضو من أعضائه ليكون مديرا عاما.[[18]](#footnote-19)

ونجد من أمثلة الشركات المساهمة المؤسسات والمشاريع الضخمة التي تتطلب رأس مال كبير، وعمر إنتاجي طويل، كمشاريع البناء (الموانئ، المطارات، السدود...الخ)، ومشاريع الاتصالات، وصناعات الفضاء، ومؤسسات الصناعات الثقيلة (النفط، الحديد والصلب، المركبات ...الخ).

وتتمتع هذه الشركات بالعديد من المزايا بالمقارنة مع الأشكال الأخرى السابقة الذكر، ومن بين هذه المزايا نذكر:[[19]](#footnote-20)

* **انفصال الإدارة عن الملكية:** إذ يمكن زيادة التمويل للشركة بإصدار أسهم جديدة دون الحاجة إلى المشاركة أو التدخل في عمليات إدارة الشركة بشكل مباشر.
* **وفرة التمويل وفرص التوسع:** تنعطف هذه الميزة على سابقتها، مع الإشارة إلى فرص التوسع الميسرة من خلال الدخول باتفاقات بصفتها القانونية مع المنشآت الأخرى العاملة في ذات السوق أو خارجها.
* **المسؤولية المحدودة للمساهمين:** فالشركةبكيانها المعنوي تكون مسؤولة قانونا تجاه الغير، وليس أي من حملة الأسهم فيها. فمسؤولية كل منهم محدودة بقدر مساهمته بأسهمها.
* **الحجم:** هذا الذي يساعد في بناء أعمال كبيرة متنوعة تتوزع فيها المخاطرة في أي صناعة أو مكان. لكن ذلك لا يعني انه يجب أن تكون بحجم كبير كي تنجح وتستمر.
* **الديمومة والاستمرار:** فلا وفاة لأحد المساهمين تجعل الشركة تنتهي. إن ذلك يوفر الفرصة للشركة في التخطيط لعملياتها بشكل مستقر ومنظم.
* **السهولة في تغيير ونقل الملكية:** إذ يستطيع كل مساهم أن يتداول أسهمه، ملكيته، في السوق المالية بيعا وشراء دون أي عناء.
* **إمكانية جذب العاملين** بالتخصصات النادرة من خلال بيع الأسهم لهم بأسعار محددة مسبقا، ثابتة، وفي ذلك تحفيز دائم ومهم للعاملين فيها.

ورغم عديد المزايا التي تتمتع بها شركات المساهمة، إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب والتي يمكن حصرها في:[[20]](#footnote-21)

* **تكاليف التأسيس**: هناك متطلبات إدارية وقانونية تفرضها الشخصية المعنوية المستقلة للشركة، وهو ما ينطوي على تكاليف في عمل المحاسبين والمحامين والمضامين الإدارية المكتبية الأخرى.
* **الازدواج الضريبي**: يقف هذا العيب في مقدمة المآخذ على شركة المساهمة بالأموال. فالضرائب على إيرادات وأرباح الشركة أولا ومن ثم الضرائب على إيرادات الأفراد من توزيعات تلك الأرباح مرة أخرى.
* **الحجم الكبير** قد يكون عائقا في التغيير وفقا لمتطلبات السوق وما يفتقد إليه من مرونة.
* **صعوبة حل الشركة** وإنهاء عملياتها، مقارنة مع الأشكال الأخرى للمنشآت.
* **الخلافات** التي قد تنشأ بين مجلس الإدارة من جهة وإدارة الشركة من الجهة الأخرى. وخصوصا عندما يختار المجلس أعضاء الإدارة العليا في الشركة ولتبدأ أول ما تبدأ بأبعاده عن إدارة دفة الشركة التي أوجدها هو لتتحكم هي، الإدارة، بكل شيء.

**د- الشركات ذات المسؤولية المحدودة**

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي نوع خاص من الشركات، أصبحت الدول تسمح بها حسب خصائص وشروط خاصة بكل دولة.[[21]](#footnote-22)

فالشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شكل جديد للأعمال يجمع معظم مزايا شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وكذلك شركة المساهمة بالأموال. يمكن لمالكين إدارة أعمال الشركة، والذين يطلق عليهم تسمية أعضاء Membres، وتكون مسؤولية كل منهم محدودة فقط بحصته برأس المال، ولهذه الشركة أن تختار معاملاتها الضريبية كشركة تضامن بسيطة. وهكذا نجد أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هذه تجمع بين مزايا شركة التضامن فيما يخص الضرائب ومزايا شركة المساهمة فيما يخص المسؤولية المحدودة بقدر المساهمة فقط.[[22]](#footnote-23) وغالبا ما تحدد لهذه الشركات قوانين وشروط معينة منها:[[23]](#footnote-24)

* حصر الحد الأعلى للشركاء، فقد تشترط أن لا يزيد عن 50 شريك، كما هو شائع في أكثر الدول العربية.
* تكون أسماء الشركاء وعناوينهم مسجلة قانونا، فيمكن معرفة المالكين، وهم يتفقون فيما بينهم على تأسيس الشركة، كما يمكن لبعضهم الانسحاب وبيع حصته، ولكن يجب أن يوافق الآخرين على التغيير، ويتم تسجيل اسم الشريك الجديد وحصته.
* تحديد مبلغ رأس مالها بمبلغ لا يزيد عن مبلغ معين، كان لا يزيد عن 2 أو 3 مليون دينار، وبهذا تضمن بقاءها متوسطة الحجم.
* تحديد مسؤولية الشركاء بقيمة أسهمهم، فراس مال الشركة يقسم حصص واسهم متساوية، ويمكن لأي مالك أن يملك عددا من هذه الأسهم، وتكون المسؤولية المالية لكل شريك بحدود ما دفع من حصته من رأس المال.
* حصر شخصية من يمكن أن يكون شريكا بالأشخاص الطبيعيين، أي لا تسمح للشركات والشخصيات المعنوية أن تكون شريك ومساهم، فمثلا، لا يمكن لبنك الإسكان أن يساهم في شركة ذات مسؤولية محدودة.
* حصر مجالات النشاط، فتسمح القوانين لهذه الشركات بممارسة أنشطة معينة وتمنعها عن غيرها، فمثلا نادرا ما تجيز الدول استحداث شركة ذات مسؤولية محدودة لممارسة أنشطة التامين أو الأعمال المصرفية.
* يتولى إدارة الشركة احد الشركاء، وبعض المديرين، وقد يستعينون بإدارة متخصصة.

ونجد من مزايا هذا النوع من الشركات أنها تساهم في إقامة المشاريع المتوسطة الحجم، وتوفر مسؤولية محدودة للشركاء المساهمين، وزيادة القدرة المالية للمؤسسة، كما تساعد على سهولة انتقال ملكية الأسهم بين الشركاء، مما يسمح باستمرارية نشاط المؤسسة نتيجة الفصل الجزئي بين الملكية والإدارة، والاستفادة من حق الامتياز الضريبي.

أما ما يعاب على هذا الشكل من المؤسسات، فهو قلة مرونة المشاركة، حيث يخضع الشركاء من حملة الأسهم لإجراءات قانونية، بالإضافة إلى إمكانية التعارض والتداخل بين الملكية والإدارة.

1. **أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم**

تنقسم المؤسسات الاقتصادية وفقا لهذا المعيار إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، إلا أن الآراء تختلف حول تحديد مفهوم دقيق لكل منها، حيث أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغته، وبذلك سنقتصر على التعريف المعتمد في الجزائر، والذي سنوضحه من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **نوع المؤسسة** | **عدد العمال** | **رقم الأعمال السنوي** | **الحصيلة السنوية** |
| مصغرة | من 01 إلى 09 | أقل من 20 مليون دج | أقل من 10 مليون دينار |
| صغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من 200 مليون دينار | أقل من 100 مليون دينار |
| متوسطة | من 50 إلى 250 | من 200 مليون إلى 2 مليار دينار | من 100 إلى 500 مليون دينار |
| كبيرة | أكثر من 250 | أكثر من 2 مليار دينار | أكثر من 500 مليون دينار |

**المصدر**: بالاعتماد على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه و الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1. **أنواع المؤسسات تبعا لمعيار طبيعة الملكية**

وفقا لهذا المعيار يتم التمييز بين المؤسسات الخاصة، والمؤسسات العامة، والمؤسسات المختلطة، وذلك على النحو التالي:

1. **المؤسسات الخاصة**

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص سواء كان شخص (فرد) أو مجموعة أشخاص (شركاء)، أو شركات، والتي تسعى إلى تحقيق الربح والمصلحة الخاصة، حيث يطغى هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات الدول المتقدمة.

1. **المؤسسات العامة (العمومية)**

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة. وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره وليس هناك أهمية كبيرة للربح (فربما تربح وربما تخسر أيضا)، وإنما تعمل من اجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية، ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح. فالربح في المؤسسات العامة لا يكون دائما هدفا بحد ذاته.[[24]](#footnote-25) كما تهتم هذه المؤسسات بالأنشطة الأساسية الواجب توفيرها لأفراد المجتمع، والتي تتطلب استثمارات ضخمة لا يمكن للقطاع في اغلب الأحيان الاستثمار فيها، كمؤسسات الكهرباء والغاز، والمياه، والطاقة، الصحة، التعليم...الخ.

1. **المؤسسات المختلطة**

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص والعام معا. فالشركات المختلطة هي الشركات التي تملك الدولة جزء من رأسمالها (غالبا لا يقل عن 51%) والباقي يملكه المواطنون والخواص.[[25]](#footnote-26)

1. **أنواع المؤسسات تبعا لمعيار طبيعة النشاط الاقتصادي**

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لهذا المعيار إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

1. **المؤسسات الصناعية**

وهي تلك المؤسسات التي تزاول مختلف الأنشطة الصناعية، سواء تعلق الأمر بالصناعات الثقيلة والاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، والمؤسسات البيتروكيماوية، مؤسسات صناعات العربات والأجهزة الكهرومنزلية...الخ، أو تعلق الأمر بمؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة، كمؤسسات الصناعات الغذائية، ومؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الخزف، ومؤسسات البناء والأشغال العمومية.

1. **المؤسسات الفلاحية**

وهي المؤسسات التي تهتم بجميع الأنشطة والأعمال الفلاحية المتعلقة بزراعة الأرض بمختلف المحاصيل، إلى تربية الحيوان، والصيد البحري.

1. **المؤسسات التجارية**

وهي مختلف المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري، كمؤسسات تجارة الجملة والتجزئة، المساحات الكبرى، المراكز التجارية ...الخ.

1. **المؤسسات المالية**

وهي تلك المؤسسات التي تزاول الأنشطة المالية كالمؤسسات البنكية، ومؤسسات التامين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والبورصة ...الخ.

1. **مؤسسات الخدمات**

وهي تلك المؤسسات التي تكون مخرجاتها في شكل خدمات وليست سلع أو منتجات، ونجد من أمثلتها مؤسسات النقل، المؤسسات الجامعية، المؤسسات الصحية، مؤسسات البريد ...الخ.

1. روجي البلعلبكي، **قاموس عربي انجليزي**، دار المعلم للملايين، بيروت، 1994، ص 6. [↑](#footnote-ref-2)
2. القاموس العربي الشامل، **الأداء**، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997، ص 517. [↑](#footnote-ref-3)
3. محفوظ جودة وحسن الزعبي وياسر المنصور، **منظمات الأعمال: المفاهيم والوظائف**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 16-17. [↑](#footnote-ref-4)
4. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2005، ص 10. [↑](#footnote-ref-5)
5. Jean-luc Charron, Sabine Sépari, **Organisation et Gestion de l’Entreprise : Manuel et applications**, 2édition, Dunod, Paris, 2001, P 01. [↑](#footnote-ref-6)
6. Yves-Frédéric Livian, **Organisation Théorie et Pratique**, Dunod, Paris, 1998, P19. [↑](#footnote-ref-7)
7. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 24. [↑](#footnote-ref-8)
8. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006،

   ص 28-34. [↑](#footnote-ref-9)
9. عمر صخري، **مرجع سابق**، ص ص 25-26. [↑](#footnote-ref-10)
10. إسماعيل قبرة، **التنظيم الحديث للمؤسسة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2008، ص 30. [↑](#footnote-ref-11)
11. عمر صخري، **مرجع سابق**، ص 26. [↑](#footnote-ref-12)
12. محمد الصيرفي، **مرجع سابق**، ص 43. [↑](#footnote-ref-13)
13. سعاد نائف برنوطي، **الأعمال: الخصائص والوظائف الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 107-108. [↑](#footnote-ref-14)
14. محفوظ جودة وحسن الزعبي وياسر المنصور، **مرجع سابق**، ص 26. [↑](#footnote-ref-15)
15. سعاد نائف برنوطي، **مرجع سابق**، ص 109. [↑](#footnote-ref-16)
16. فريد فهمي زيادة، **وظائف منظمات الأعمال: مدخل معاصر**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 99. [↑](#footnote-ref-17)
17. محفوظ جودة وحسن الزعبي وياسر المنصور، **مرجع سابق**، ص 28. [↑](#footnote-ref-18)
18. محفوظ جودة وحسن الزعبي وياسر المنصور، **مرجع سابق**، ص 27. [↑](#footnote-ref-19)
19. فريد فهمي زيادة، **مرجع سابق**، ص ص 100-101. [↑](#footnote-ref-20)
20. فريد فهمي زيادة، **مرجع سابق**، ص ص 101- 102. [↑](#footnote-ref-21)
21. سعاد نائف برنوطي، **مرجع سابق**، ص 118. [↑](#footnote-ref-22)
22. فريد فهمي زيارة، **مرجع سابق**، ص 98. [↑](#footnote-ref-23)
23. سعاد نايف برنوطي، **مرجع سابق**، ص 119. [↑](#footnote-ref-24)
24. عمر صخري، **مرجع سابق**، ص 29. [↑](#footnote-ref-25)
25. صالح خالص، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 15. [↑](#footnote-ref-26)